الفصل الثامن

تطور المجتمع
وتحقيق العدالة الاجتماعية

obeikandl.com

obeikandl.com

تتطور المجتمع و تحقيق العدالة الاجتماعية :

وهل بتحقيق الفرد لمصلحته الخاصة تتحقق مصلحة المجتمع ككل أم ان عملية التطور الاجتماعى ترتكز فى الأساس على فكر وإبداع ومشاركة وجدل المجموع وليس الفرد أو الطبقة إذا كان كلاً منهما بمفرده أو مجتمعين ؟

للرد على هذا التساؤل نتناول الحالة الأولى التى ترى أن العمل وفقاً لقانون (مصلحة المجتمع ككل تتحقق حتماً من خلال عمل كل فرد فيه على تحقيق مصلحته الخاصة) المعروف ب (القانون الطبيعى) ..

فهو يعنى أن أفضل طريق إلى تحقيق الصالح الاجتماعى هو أن يكف المجتمع (ممثلاً فى الدولة) عن التدخل فى المحاولات الفرديه لتغيير الواقع وتتحول الدولة وفقاً لهذا القانون إلى حارس عليه توفير الأمن الخارجى والداخلى للأفراد دون التدخل فى شئونهم أو توجيههم والحفاظ على حرية السوق واستمرارية العمل بالقانون الطبيعى .

وعليه يكون التحرر لازماً لإمكان تغيير الواقع الاجتماعى فيكون للأفراد الحق فى تحطيم القيود التى تعيق استمرارية القانون الطبيعى ثم ينطلق كل منهم محاولاً أن يفعل مايشاء تحت شعار (دعه يعمل .. دعه يمر) .

وفقاً لما سبق تصبح الفرديه منهجاً للتطور ويصبح قانون الربح (لكل فرد أن يسعى لتحقيق ربحه بحسب مايتراء له هو وحده محدداً لمصلحته وربحه) هو التحقيق العملى والتطبيق الفعلى للقانون الطبيعى .

وفى النهاية نصل إلى نتيجة مؤداها عدم وجود منافسة حرة ولا سوق مفتوح لأنه وبدون اتفاق مسبق يتم احتكار السوق من قبل عدد

محدود من الأفراد أصبحوا يشكلوا معاً طبقة فيتحكموا فى السوق ويمنعوا المنافسة فتسقط قاعدة حرية السوق وبالتالى تنعدم المنافسة الحرة ..

كما أن الدولة تحولت فى ظل هذا الوضع إلى دولة حارسة ثم إلى دولة لاتمتلك مقوماتها ولامقدراتها فأصبحت عاله على الأفراد الذين لهم مصالح خاصة وبذلك تتحول الدولة إلى دولة منحازه لطبقة محددة هى الطبقة الرأسمالية وتصبح الدولة فى خدمة الطبقة الرأسمالية على حساب المجتمع ، هذه الطبقة التى تتجه إلى الدفاع عن مصالحها فقط كما تبحث عن الربح وتسعى إلى التوسع فى الأعمال الإقتصادية وفى سبيل ذلك يبرز وبشكل قوى دور الدعاية التى لاتخاطب إحتياجات الناس فقط بل تتدخل لتشكل وعيهم واحتياجاتهم بما يتماشى مع تحقيق الربح بعيداً عن عادات وتقاليد المجتمع ويصبح المبدأ السائد هو زيادة البيع أياً كانت الوسيلة ، وتتشكل التقدمية والرجعية بحسب رؤيا الرأسماليين وتحديدهم لأنماط السلوك الاجتماعى وفقاً لما تصل إليه الدعاية والإعلان فى بحثها عن أساليب زيادة الربح .

وعليه فإن كل شيئ قابل لأى شئ طالما هو محققاً للربح .

إذن فإن هذا المنهج والتوجه والحل لمشكلة التغيير الاجتماعى تتضمن معرفة أكثر بفعالية الإنسان ولاتتضمن شيئاً يذكر عن فعالية المجتمع وعليه لم ولن تتحقق مصلحة المجتمع .

بناء على ماسبق نصل إلى نتيجة مؤداها أن الإنسان لايمكن أن يمارس الحياة منفرداً بل إن وجوده فى قلب الحياة الاجتماعية شرطاً أساسياً ولازماً لإحداث التطور الذى هو صانعه وقائده وهو لن يصنع أو يقود تطوراً فردياً بل تطوراً اجتماعياً باعتبار أن عملية التطور

الاجتماعى كما تم الذكر سابقاً ترتكز فى الأساس على فكر وإجماع وإبداع ومشاركة جدل المجموع وليس الفرد أو الطبقة إذا كان كلاً منهما بمفرده أو مجتمعين .

وعليه فإن الإنسان هو الجدلى الوحيد وأن الجدل الاجتماعى ضرورة إنسانية من يتجاهلها إنما يتجاهل خصائص الإنسان فلا المادة قادرة على صنع التطور لإفتقارها الإراده الواعية ولا الإنسان المفرد بقادر على صنع التطور لأن التفاعل المجتمعى قاعده أساسية للتطور ولا ديكتاتورية الطبقة الواحدة سواء كانت رأسمالية أو عامله أو فلاحيه بقادرة على صنع التطور لأن المشاركة الجماعية هى قاعدة أساسية أخرى للتطور .

وبالتالى فلكى يتطور المجتمع وتستقيم الحياة ويتحقق التقدم لابد أن تتحالف القوى صاحبة المصلحة الحقيقية فى الثروة والسلطة وفى الحاضر والمستقبل فى المجتمع من أجل أن تقيم جدلاً اجتماعياً صحيحاً أساسه التعاون والمشاركة الجادة والعادلة فى السلطة والثروة وهما التطبيق العملى الواقعى لمطلب العدالة الاجتماعية .

هذا التحالف يمثل قاعدة صلبة وصحيحة لبناء فكرى وسياسى وتنظيمى قوى يعمل على تطور المجتمع .

ووفقاً لهذا التحالف يصبح الإنتاج كله للمجتمع ولتحقيق سعادته وتوفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لذا لابد من وجود تخطيط إقتصادى مهمته إيجاد التوازن وتحديد النسب التى يجب أن تتم بموجبها تنمية جميع فروع الإقتصاد لضمان التقدم السريع والمستمر فى الإنتاج مع مراعاة وجود إحتياط كاف لمواجهة أى إرتباك إقتصادى فى هذه النسب قبل وقوعه .

obeikandl.com

ويهدف هذا التخطيط أساساً إلى :

- تأمين التنمية المتوازنة للإقتصاد فى كافة القطاعات المختلفة .
- تلبية الحاجات العامة والخاصة بالنسبة للمجتمع والفرد .
- التوزيع العادل للثروة القومية وناتج العمل فى المجتمع .

ويجب أن يعتمد التخطيط على مركزية فى التخطيط ولامركزية فى التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده .

حيث أن مركزية التخطيط تضمن ألا يطغى قطاع على آخر مما يؤدى بالتالى إلى خلل فى خطة التنمية .. إلا أن التخطيط المركزى عليه أن يستهدى بدراسات وخطط أوليه تقوم بها السلطات المحلية حيث أنها الأقدر على حصر مواردها ومعرفة إمكانياتها .

ان وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج هو وضع ضرورى وأساسى حيث أن زيادة الإنتاج لابد أن يقابله عدالة التوزيع وهو مايعود بخيرات العمل الإقتصادى على جموع الشعب .

فالعمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لايمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ، كذلك فإن إعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لايمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

وبهذا تتحقق العدالة الاجتماعية بسيطرة الشعب بالتخطيط الإقتصادى عن طريق دولته الديمقراطية على وسائل الإنتاج لتحقيق الرخاء ويتحقق هذا عن طريق :

- تبنى مشروعات وطنية ودعم وخلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .
- مشاركة القطاع الخاص فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة من غير استغلال .
- ضرورة أن يصبح العمل أساساً للقيمة الاجتماعية للفرد وأن يصبح المصدر الأساسى للدخل وبذلك لاتتحدد مكانة الفرد الاجتماعية بناء على الإمتيازات الطبقية الموروثة بل بناء على دورة فى المجتمع .
- إقرار مبدأ تكافؤ الفرص وخاصة فى نطاق الخدمات الأساسية اللازمه لحياة الإنسان وتنمية قدراته مثل حق كل فرد فى التعليم فالعلم هو السلاح الحقيقى للإرادة الثورية وأيضاً حقه فى الرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية والعمل .
- تحديد حد أدنى وأعلى للأجور حرصاً على السلام الاجتماعى .
- اعتبار قضية محو الأمية ضمن الاستراتيجية العليا للدولة فالحديث عن النهضة والتطور لامعنى له فى ظل وجود قيود الأمية .
- الاعتراف بحق العمال والمهنيين فى إنشاء النقابات العمالية والمهنية وكافة الهيئات والتشكيلات التى تمثلهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم بما فى ذلك حق العمل وحق الإضراب .
- احترام قيم النقد والنقد الذاتى وحق الإبداع العلمى والأدبى والفنى والمهنى .
- إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب والصحة والإسكان لتفعيل وتعظيم قدرتها على خدمة مصالح ومستقبل أفراد الشعب واعتبار ذلك مهمة أساسية بالغة الضرورة والأهمية فهى ليست قضية

مستقبلية فقط وإنما هى حقوق حياتية أساسية للمواطنين فى وطنهم .

- إتخاذ الإجراءات الصارمة لحماية موارد الدولة عبر إلغاء الإتفاقيات الغير قانونية التى أهدرت الثروة المصرية ولاسيما التى صدرت بشأنها أحكام مثل إتفاقية الغاز مع الصهاينة بينما تعانى مصر من أزمة أنابيب الغاز .
- التمسك الصريح والمعلن بثوابت المشروع النهضوى العربي للمستقبل ودعم ومساندة القوى والمنظمات الجماهيرية القومية العاملة في الوطن العربي من أجل تمكينها من التمركز في المواقع التي تستطيع منها دعم العمل القومي ، فهذه الجماهير هي المالكة الأصيلة لكل ما تحتويه أراضيها من ثروات تعدينية وزراعية .. ولمسميات عديدة وتنوعات هائلة من الموارد الاقتصادية العربية ، ليس آخرها تلامس الأرض العربية مع شواطئ أهم بحرين من النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم .. البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر . ثم المجرى الإستراتيجى الأهم في العالم كله وهو قناة السويس ، وتلك الجماهير هي صاحبة الحق الطبيعي في ثمار البحث العلمي ، وأن جيوش العلماء والباحثين والمهنيين في كل مجالات النشاط الإنسانى على امتداد الأرض العربية ، إنما هم أبناء تلك الجماهير ، ورصيدها الإستراتيجى لبناء مشروعها للنهضة.